وديع عواودة *

مسيرة توصيات الأحزاب العربية في إسرائيل على مرشحين لتشكيل حكوماتها النقاشات داخل "المشتركة"

المقدمة

تشهد الحلبة السياسية العربية في إسرائيل، منذ تشكيل القائمة المشتركة في العام ٢٠١٥، نقاشات حادة تتعلق بجدوى توصية الأحزاب العربية على مرشح لرئاسة الحكومة. تثير هذه النقاشات الآن إشكاليات وخلافات حادة بخلاف مرات سابقة أوصت فيها أحزاب عربية على مرشحين من حزب "العمل" دون أن يثير ذلك نقاشًا جماهيريًا لاختلاف السياق والأجواء السياسية. حصل ذلك في جولات انتخابية سبقت انتخابات العام ١٩٩٢، وتعود إلى الانتخابات الأولى بعد "الانقلاب السياسي" في العام ١٩٧٧ عندما سقط حزب "العمل" للمرة الأولى وخسر الحكم أمام حزب "الليكود"، لكنه حاول استعادة مقاليد الحكم مرات عدة بالاستعانة بنواب عرب. وبفضل هؤلاء النواب العرب الذين اعتبروا بشكل فوري جزءًا من المعسكر المناهض لليكود نتجت "حالة تعادل" ونجح "العمل" في تقاسم السلطة ورئاسة الوزراء مع حزب الليكود (خاصة في ثمانينيات القرن العشرين) من خلال حكومات وحدة وطنية دون تقديم مقابل حقيقي سواء للأحزاب العربية أو للمجتمع العربي في إسرائيل. يشار إلى أنه حتى العام ١٩٧٧ استفاد "مباي" من قوائم "عربية" اصطناعية (شُكّلت في العام ١٩٤٩ واختفت في العام ١٩٨١) برئاسة شخصيات تقليدية عشائرية، كانت تدور في فلكه، وتحظى بدعمه، وكانت بمثابة "مقاول ثانوي" للفوز بالمزيد من أصوات العرب.

*كاتب وصحافي.

تعود هذه المقالة إلى مواد أرشيفية، ووثائق حزبية لترصد وتحلل مسيرة الأحزاب العربية في إسرائيل أثناء قيامها بالتوصية على مرشحين لرئاسة الحكومة الإسرائيلية منذ العام ١٩٨١ وحتى اليوم. وربما يعتبر العام ١٩٨١ منعطفًا سياسيًا ملائمًا لدراسة توصيات الأحزاب العربية لسببين: الأول، انتهاء حقبة الأحزاب العربية "الاصطناعية" التي شكّلها حزب المباي. والثاني، حدوث الانقلاب السياسي الذي أعاد تصفيف العلاقة بين الأحزاب اليسارية (وفي مقدمتها حزب العمل) والأحزاب العربية على قاعدة (سواء اتفقنا معها أم لم نتفق) تشكيل تحالف في وجه اليمين الصهيوني بقيادة الليكود. في القسم الأول، تنظر المقالة في التوصيات بين العامين ١٩٨١ و ١٩٩٩. في القسم الثاني، تنتقل المقالة إلى التوصيات الإشكالية والمثيرة للجدل التي حصلت في مسيرة القائمة العربية المشتركة بين العامين ٢٠١٥ و ٢٠٢١ بعد أن انفصلت القائمة العربية الموحدة عن القائمة العربية المشتركة ودخلت كشريك أساسي في ائتلاف حكومي إسرائيلي. في القسم الثالث، تعرج المقالة على بعض المقارنات بين نهج القائمة العربية الموحدة بعيد انتخابات آذار ٢٠٢١، ونهج الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في العام ١٩٩٠.

١. توصيات الأحزاب العربية خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي

١.١ انتخابات الكنيست العاشرة ١٩٨١

كانت المرة الأولى التي تمت فيها التوصية على مرشح لرئاسة الحكومة من معسكر "اليسار الصهيوني" من أجل التقليل من حظوظ "معسكر اليمين"، في انتخابات الكنيست العاشرة في ١٩٨١/٠٦/٣٠، وهي الانتخابات الأولى بعد "الانقلاب" الكبير في انتخابات الكنيست التاسعة في ١٩٧٧/٠٥/١٧. للتذكير، في انتخابات العام ١٩٧٧ خسر حزب "العمل" برئاسة شمعون بيريس بعد أن حصل على ٣٢ مقعدًا ("مباي"/"المعراخ")، في المقابل، فاز "الليكود" برئاسة مناحم بيغن بـ ٤٣ مقعدًا مُنهيًا استئثار "مباي" (اليسار الصهيوني) بالحكم منذ قيام إسرائيل غداة النكبة وتحديدًا منذ انتخابات الكنيست الأولى في ١٩٤٩. في انتخابات الكنيست العاشرة في ١٩٨١/٠٦/٣٠ تعادلت قوة "الليكود" برئاسة مناحم بيغن (٤٨ مقعدًا) مع حزب "المعراخ" برئاسة شمعون بيريس (٤٧ مقعدًا) وكانت كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة برئاسة مئير فلنر (الكتلة العربية الوحيدة في الكنيست) فازت بأربعة مقاعد (تم شغرها من قبل النواب: مئير فلنر، وتوفيق طوبي، وتوفيق زياد، وتشارلي بيطون) وأوصت على بيريس أمام رئيس الدولة إسحق نافون بغية سد الطريق أمام عودة "الليكود" للحكم، لكن الرئيس كلّف مناحم بيغن.

١.٢ انتخابات الكنيست الحادية عشرة ١٩٨٤

تكرّرت نتيجة التعادل في انتخابات الكنيست الحادية عشرة في ١٩٨٤/٠٧/٢٣ حيث حاز "العمل" (المعراخ) برئاسة شمعون بيريس على ٤٤ مقعدًا و"الليكود" برئاسة إسحق شمير على ٤١ مقعدًا، ولم يكن من السهل على كل من الحزبين/ المعسكرين تشكيل حكومة بدون الآخر.

وفد الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة

في الأول من آب ١٩٨٤، استقبل الرئيس الإسرائيلي حاييم هرتسوغ ممثلي الأحزاب من أجل سماع توصياتهم على مرشحهم لتشكيل الحكومة بما في ذلك وفد الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة الذي ضم النواب: مئير فلنر، وتوفيق طوبي وتمار غوجانسكي، وسادت اللقاء أجواء ودية. أبلغ هرتسوغ وفد الجبهة أنه سيرفض استقبال رئيس حركة "كاخ" النائب مئير كهانا في ديوانه للاستماع إلى توصياته، إسوة بباقي الأحزاب، إلا إذا تراجع عن تصريحاته العنصرية، وفعلًا لم يُستدع بخلاف تقاليد وبروتوكولات عمل رئيس الدولة في هذا المضمار. افتتح الحديث عن الجبهة مئير فلنر وقال إنه من أجل الدقة سيقرأ عن الورق، فاستهل الحديث بالإشارة لوجود إسرائيل في مأزق سياسي اقتصادي واجتماعي وأخلاقي نتيجة أسباب عدة أهمها استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية منذ العام ١٩٦٧، علاوة على حرب لبنان ١٩٨٢. مؤكدًا أن تحقيق السلام والأمن والازدهار يحتاج لتغيير السياسات الإسرائيلية السائدة التي يشترك في خطوطها العامة كل من الليكود والمعراخ الذي لم يطرح في الانتخابات الأخيرة سياسة بديلة عن سياسات الليكود.

أعضاء «المشتركة» بعد تصويت الكنيست على رفض تمديد قانون لم شمل الأسرة الفلسطيني.

(عن: فلاش ٩٠)

في تمهيده للتوصية على شمعون بيريس قال فلنر في ذاك اللقاء إنه على الرغم من ما سبق قوله فإن استمرار حكم الليكود وحلفائه يعني كارثة على إسرائيل، معربًا في الوقت نفسه عن رفض الجبهة القاطع لحكومة وحدة بين الليكود والمعراخ. موضحًا أنه على خلفية نتائج الانتخابات، ومن أجل منع تشكيل حكومة برئاسة "الليكود" أو مشاركته، فإن الجبهة تقترح على رئيس الدولة تكليف أحد قادة "المعراخ" بتشكيل حكومة تستند على القوى المعارضة لسياسة "الليكود" والمستعدة للدفع نحو السلام والديمقراطية والمساواة في الحقوق، وأضاف أن الجبهة ستحدد موقفها من الحكومة التي ستقوم وفقًا لبرنامجها.

عاد فلنر وقال إن الجبهة ستؤيد حكومة تنسحب من لبنان وتمد اليد للسلام الإسرائيلي- الفلسطيني على أساس دولة فلسطينية مستقلة، وتشرع قانونًا يحظر العنصرية ويحظر التنظيمات عنصرية، وتكفل مساواة في الحقوق القومية والمدنية الكاملة للمواطنين العرب في إسرائيل وغيرها من القضايا، منوهًا أن كل ذلك يخدم مصالح حقيقية للشعبين".

عقب هرتسوغ بالشكر والقول "إن الأمور واضحة جدًا". وعندها سأل فلنر: إلى أين تتجه الأمور؟. أجاب هرتسوغ: "لا أستطيع أن أقول لك لأنني بالكاد بدأت بالأحاديث مع وفود الأحزاب، لكنني بادرت لمقترح تشكيل حكومة وحدة وطنية لهدف واحد ووحيد وهو حل المشكلة الاقتصادية المتفاقمة". وعن إغفاله القضية الفلسطينية وتسويتها قال هرتسوغ إن إصبعه على نبض أهالي الضفة وغزة وإنه يلتقيهم، لكن هناك حاجة لمرور المزيد من الوقت، ولا أرى أن العرب في العالم العربي يقفون في طابور لمفاوضات. وعقب فلنر بالإشارة لوجهة نظر مغايرة ترى بضرورة وإمكانية عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.. إلخ، مشددًا على أن حكومة وحدة وطنية لن تحل قضية السلام ولا القضايا الداخلية في إسرائيل. ويتدخل توفيق طوبي وينتقد تبعية إسرائيل للولايات المتحدة ويحّذر هو الآخر من أن حكومة وحدة وطنية ستؤدي لتعقيدات جديدة ولا تحل مشكلة

تعود التوصية الأهم التي منحتها أحزاب عربية إلى العام 1992، قبيل توقيع اتفاق أوسلو. وقد ذكّرالعديدون الأحزاب العربية الحالية (في العام 2019-2022) بهذه التوصية القديمة ضمن محاولات تبرير التوصية على غانتس ولابيد منذ عامين ونيّف.

اقتصادية أو سياسية. ويشير توفيق طوبي إلى أن القانون يلزم رئيس الدولة بتسمية نائب معين لتشكيل حكومة بدلًا من التوصية بإقامة حكومة وحدة.

يتبّين في نهاية الحديث أن الجبهة كانت لا تفضّل القول صراحة إنها توصي على بيريس أو على مرشح آخر من "المعراخ"، وأنها تستصعب التوصية المباشرة العينية، وتشدد على السياق السياسي الذي دفعها لموقفها. هنا يعود هرتسوغ ويسأل: إن كنت قد فهمتكم بشكل صحيح فأنتم تبلغونني الآن بأنكم تعارضون بشدة حكومة بقيادة "الليكود"، وقلتم إنه في الظروف الراهنة أنتم تدعمون مرشح "المعراخ"، هل هذا صحيح؟

توفيق طوبي: "لا ندعم، بل نقترح أو ننصح أن تكلف في الظروف الراهنة نائباً من "المعراخ"، ونحن سنتطرق للحكومة عند إقامتها".

هرتسوغ: "أقرأ على مسامعكم رسالتكم لي: "في الظروف المعطاة كنتيجة للانتخابات ومن أجل منع إقامة حكومة ليكود أو [حكومة وحدة تجمع] المعراخ والليكود فنحن نقترح على رئيس الدولة إحالة مهمة تركيب الحكومة على عضو كنيست من المعراخ".

طوبي: "بذلك نحن واضحون".

هرتسوغ: "إذن أنا فهمتكم بشكل صحيح".

فلنر: "هذا صحيح. وتحديد موقفنا من الحكومة لاحقًا".

هرتسوغ: "هذا شأن بينكم وبين من سيُركب الحكومة ولا أتدخل به".

طوبي: "المشكلة المطروحة الآن هي من تكلف من النواب ليحاول تشكيل حكومة".

هرتسوغ: "هذه وظيفتي، وأنا بحاجة لأن أحسم".

فلنر: "نحن نسد الطريق أمام المرشح الثاني [الليكود]. وندعو لإحالة المهمة لرئيس الحزب الأكبر [وهو المعراخ] وموقفنا سياسي".

هرتسوغ: "فهمت. أنا ملزم بأخذ موقفكم بالحسبان. كتلتكم مهمة من الناحية العددية".

وفد الحركة التقدمية للسلام

في اليوم التالي، التقى هرتسوغ ضمن لقاءاته مع الأحزاب مع وفد الحركة التقدمية للسلام: النائب محمد ميعاري، والمطران رياح أبو العسل، والناشط السياسي والكاتب أوري أفنيري، والسياسي حاييم هنغبي. وكانت الحركة التقدمية للسلام قد تأسست في العام نفسه (أي ١٩٨٤) بعد دمج "الحركة التقدمية" التي خرجت عن جبهة الناصرة مع حركة "الترنتيفا" اليهودية (ماتي بيلد، وأوري أفنيري وحاييم برعام المنشقة عن حركة "شيلي") وحركة "أنصار" من أم الفحم المنبثقة عن "أبناء البلد"، وحركة "ماتسبين" وشخصيات مستقلة، وكانت حركة عربية – يهودية، وفازت بمقعدين في انتخابات الكنيست ١٩٨٤ شغرهما النائبان محمد ميعاري وماتي بيلد.

يستدل من محاضر هذا اللقاء التاريخي كم ابتعدت فكرة الشراكة العربية اليهودية اليوم عما كانت عليه بالنظر للمضامين والمصطلحات ومجمل اللغة المعتمدة من قبل العرب واليهود على الأقل في ذلك اللقاء مع رئيس الدولة (لقاء الرئيس الإسرائيلي مع الحركة التقدمية، وكذلك اللقاء مع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة). فقد استهل هرتسوغ الحديث بالقول إن إسرائيل تقف أمام وضع برلماني غير مسبوق، وأنه كرئيس يقف أيضًا أمام وضع غير مسبوق. واستهل الحديث عن الحركة التقدمية للسلام رئيسها محمد ميعاري:"اسمح لي بداية أن أسجّل ملاحظة. أشكرك شكرًا كبيرًا على مواقف معينة تهتم فيها بمشاعر

مواطني الدولة. نحن ٧٠٠ ألف مواطن عربي يقيمون في إسرائيل اليوم ويبحثون عن مكانهم وعن تأثيرهم. هم مدركون تمامًا أن النضال من أجل المساواة والسلام العادل يمكن أن ينجح فقط من خلال نضال مشترك. إذا لعب عربي بمفرده ويهودي لعب بمفرده فهل تفضي اللعبة لشيء؟ لذلك اخترنا الطريق الأفضل في الدولة. عندما يستطيع المواطنون عربًا ويهودًا صياغة برنامج معين وتعريف نقاط معينة والعمل بالمشاركة الصادقة والمتساوية وسط احترام متبادل – نعتقد أن هذا الطريق هو الأفضل. وأضاف ميعاري في مديح الشراكة العربية اليهودية: "أكثر من ذلك، نحن نعطي إشارة الطريق عربًا ويهودًا كل منا فخور بقوميته ونستطيع إيجاد لغة مشتركة وحياة مشتركة بغية تحقيق الغاية من الحياة. هذه هي الرسالة".

في ما يتعلق بالتوصية، قال عضو الكنيست محمد ميعاري ما يتطابق مع موقف الجبهة من ناحية الموقف من حكومة ليكود أو حكومة وحدة وطنية وكذلك من ناحية التوصية: "بما يتعلق بموقفنا فنحن نتابع التطورات، وفق برنامجنا ومقابل الوضع الذي نحن قبالته اعتقد أننا نصرح بشكل قاطع أننا ضد حكومة ليكود. نبتت العنصرية الحالية في هذه الأجواء ونريد أن نضع لها حدًا وهكذا بالنسبة لحكومة وحدة وطنية. هناك خيار ثالث واقترح أن يتحدث عنه أوري أفنيري".

أوري أفنيري: "على خلفية ما قاله محمد ميعاري فإن الخيار الوحيد بعد معارضتنا حكومة ليكود أو حكومة وحدة هو إقامة حكومة أقلية مكونة من القوى التي نعرفّها كقوى تقدمية في الدولة".

حول خيار المشاركة في الحكومة تابع أفنيري: "لو قامت هذه الحكومة على أساس برنامجنا لشاركنا فيها برغبة لكننا لا نتوقع ذلك، ونحاول أن نكون واقعيين. فأي قيام لحكومة أقلية ندعمها من الخارج، نتيح إقامتها من خلال تصويتنا معها ضمن تصويت ثقة بها في المرة الأولى. إذا كلف رئيس الدولة شمعون بيريس بتشكيل حكومة كما نتوقع فنحن مستعدون لإدارة مفاوضات معه لمنحه دعمنا على أساس شروط الحد الأدنى الخاصة بخطوط الحكومة العامة". واستعرض أفنيري النقاط المقترح تضمينها لخطوط الحكومة العامة: دعم مبادرة السكرتير العام للأمم المتحدة لعقد مؤتمر سلام دولي بمشاركة كل الأطراف بما فيها إسرائيل ومنظمة التحرير من أجل تسوية القضية الفلسطينية، إعلان إسرائيل عن انسحاب فوري من لبنان، وقف الاستيطان، تنشط الحكومة بشكل فعال لتصفية الفجوات الطائفية والاجتماعية، إلغاء نظام الطوارئ ومصادرة الأراضي العربية، مساواة ميزانيات السلطات المحلية اليهودية والعربية ومساواة مخصصات التأمين الوطني دون تمييز، توطين البدو في قرى زراعية وإلغاء "الدوريات الخضراء"، سن قانون ضد العنصرية وسعي الحكومة قولًا وفعلًا من أجل دفع مساواة المرأة ومن أجل الاعتراف بالعربية والعبرية كلغتين رسميتين".

رئيس الدولة: "لا أريد الدخول في موضوع خطوط السياسات فهذا خارج نطاق مسؤوليتي. أفهم أنكم توصون أمامي بتكليف شمعون بيريس بتشكيل حكومة إن كان ذلك حكومة أقلية أم أغلبية".

أوري أفنيري: "نحن نتوقع أن يقوم بذلك سيادة الرئيس".

هرتسوغ: "بعد خطاباتكم غير الطويلة - أحتاج لأن أعود للتوصل للجوهر كي لا يقولوا لاحقًا نعم قلت أو لم أقل. لا أعرف هل ستكون هذه حكومة أغلبية أم أقلية لكنكم ستدعمون حكومة برئاسة بيريس، وهذا يعني أنكم توصون أمامي على تكليف شمعون بيرس لتشكيل حكومة.

ميعاري: "الفارق بين برنامج حركتنا وبين برنامج حزب المعراخ كبير، ولذا لا نستطيع المشاركة في الائتلاف ولا دعمه، هذه حقيقة، لكننا ضد الليكود بكل الظروف مثلما نعارض حكومة وحدة وطنية".

يعود رئيس الدولة ويشرح لماذا يؤيد فكرة حكومة وحدة وطنية، ويرد عليه أوري أفنيري الذي يشكّك بجدواها سياسيًا واقتصاديًا. ويختتم هرتسوغ الحديث بالقول: الصورة التي طرحتموها أمامي واضحة. بعده تحدث المطران أبو العسل بالإنكليزية بروح ما تحدث به ميعاري وأفنيري.

في نهاية المطاف، وبخلاف رغبة الحزبين العربيين (الجبهة والتقدمية)، تمخّضت مفاوضات طويلة عن تشكيل حكومة وحدة وطنية بين "المعراخ" و"الليكود"، تولى بموجبها بيريس رئاسة الحكومة مدة عامين، فيما أشغل إسحق شمير منصب نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية، وبعد عامين تبادلا الوظيفتين.

١.٣ انتخابات الكنيست الثانية عشرة ١٩٨٨/١١/٠١

في ١٩٨٨/١١/٠١ جرت انتخابات الكنيست الثانية عشرة وكانت خلفيتها الأبرز الانتفاضة الأولى وتبعاتها، فيما جاء حزبا "الليكود" و "المعراخ" من حكومة وحدة وطنية برئاسة شمعون بيريس وإسحق شمير بالتناوب بعد تمخض انتخابات ١٩٨٤ عن نتيجة تعادل بينهما. في انتخابات ١٩٨٨ فاز "الليكود" برئاسة إسحق شمير بـ ٤٠ مقعدًا والمعراخ برئاسة شمعون بيريس بـ ٣٩ مقعدًا، مما يعني تكرار نتيجة التعادل الشديد بين المعسكرين المتصارعين على الحكم.

في تلك الانتخابات، فازت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة بأربعة مقاعد (مئير فلنر، وتوفيق طوبي، وتوفيق زياد، وتشارلي بيطون). لاحقًا، وعلى خلفية انهيار الاتحاد السوفييتي وتصاعد دعوات التجديد وتغيير المندوبين القدامى للجبهة في الكنيست دخل عام ١٩٩٠ هاشم محاميد بدلًا من فلنر ومحمد نفاع بدلًا من زيّاد وتمار غوجانسكي دخلت بدلًا من طوبي). أما الحركة التقدمية للسلام برئاسة محمد ميعاري فهبطت من مقعدين إلى مقعد، والحزب الديمقراطي العربي برئاسة عبد الوهاب دراوشة فاز بمقعد واحد وكانت هذه الانتخابات الأولى له ضمن حزب عربي مستقل بعدما استقال عن حزب العمل.

في فصل التوصيات/ حظي شمعون بيريس رئيس "المعراخ" بدعم كل من "المعراخ"، و"مبام"، "راتس"، و"الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة "، و"الحزب الديمقراطي العربي"، والحركة التقدمية للسلام، وكانت الكتل العربية الثلاث قد تشاركت في الموقف بأنها توصي على مرشح "العمل" لسد الطريق على مرشح الليكود. تمكن بيريس بفضل هذا الدعم العربي من صياغة معسكر مضاد لليكود (شمل أغودات يسرائيل) تعداده ٦٠ مقعدًا، وبذلك شق الطريق لتقاسم رئاسة الحكومة مع إسحق شامير مناصفة، تمامًا كما حصل عقب انتخابات ١٩٨٤.

عندما سئل عبد الوهاب دراوشة كيف ستجلس في حكومة واحدة مع إسحق رابين؟ (كان قد دعا قبل عام لتكسير عظام الفلسطينيين في الانتفاضة الأولى وأثار غضبًا واسعًا) قال دراوشة في تصريح لصحيفة "يديعوت أحرونوت" في ١٩٨٨/١١/١١ إنه سيواصل توجيه الانتقادات لسياسات القبضة الحديدية في الأراضي الفلسطينية، وإن المشكلة ليست شخصية مع وزير الأمن رابين. نحن مستعدون للانضمام للائتلاف بالشروط الآتية: مؤتمر دولي للسلام بمشاركة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتغيير السياسات حيال الأراضي الفلسطينية ومساواة في كل مجالات الحياة".

كما هو الحال لدى بقية الأحزاب العربية في الجولات الانتخابية خلال العقد الثامن من القرن العشرين عبّر دراوشة عن رفضه لحكومة وحدة وطنية. وردًا على سؤال الصحيفة المذكورة عن احتمال تشكيل كتلة مانعة مع الحركة التقدمية للسلام قال دراوشة: "نبارك "البلوك البرلماني" مع أحزاب اليسار. لا يوجد موضوع عيني مع الحركة التقدمية لكننا مستعدون للتعاون مع كل معسكر السلام، يهودًا وعربًا".

وكان مندوب التقدمية النائب محمد ميعاري المندوب الأخير الذي وصل لديوان رئيس الدولة حاييم هرتسوغ، وقال هناك إنه معارض لحكومة الليكود أو حكومة وحدة وطنية، وإنه يدعم حكومة تشرّع قانونًا يضمن مساواة المواطنين العرب وتستجيب لمطلب المؤتمر الدولي مع منظمة التحرير. لكن ميعاري امتنع خلال حديثه مع رئيس الدولة عن التوصية المباشرة على شمعون بيريس مكتفيًا بالحديث غير المباشر.

١.٤ شبكة أمان لحكومتي رابين وبيريس (١٩٩٢-١٩٩٦)

ربما أن التوصية الأهم التي منحتها أحزاب عربية تعود إلى العام ١٩٩٢، قبيل توقيع اتفاق أوسلو. وقد قام العديدون بإعادة تذكير الأحزاب العربية الحالية (في العام ٢٠١٩-٢٠٢٢) بهذه التوصية القديمة ضمن محاولات تبرير التوصية على غانتس ولابيد منذ عامين ونيّف. يتلخص الادعاء الذي ساقته الأحزاب خلال السنوات الأخيرة بأنه هناك "سيئ" وهناك "أسوأ"، وأن إسقاط بنيامين نتنياهو عن سدة الحكم سينطوي على مصلحة فلسطينية عامة تتعلق بالقضية الوطنية ومنع الإجهاز عليها بالمشاركة مع الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب اللذين يسعيا إلى ضمّ الشطر الشرقي من القدس المحتلة وبتطبيق صفقة القرن وغيرها ،علاوة على مصلحة تتعلق بالحقوق الخاصة للمواطنين العرب في إسرائيل، ومجابهة حملات التحريض ونزع الشرعية عنهم وعن مواطنتهم.. إلخ. عندما أثيرت هذه النقاشات داخل القائمة العربية المشتركة (انظر القسم الثاني من هذه الورقة)، أشار البعض لقيام قيادات

منصور عباس.. انزياح مفاجئ وتفاهمات لم تتحقق. (رويترز)

وطنية تاريخية بالأمر نفسه، أي من باب المنطق البراغماتي والبحث عن "أهون الشرّين" أو من باب خدمة القضية الفلسطينية كما بعد انتخابات الكنيست الثالثة عشرة في ١٩٩٢/٠٦/٢٣، عندما استجابت الأحزاب العربية حينها إلى طلب منظمة التحرير الفلسطينية بتوصيتها على مرشح غير يميني لرئاسة الحكومة.

بالعودة إلى ما حصل في العام ١٩٩٢، فقد منحت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة برئاسة توفيق زياد (ثلاثة نواب: توفيق زياد وهاشم محاميد وتمار غوجانسكي) والحزب الديمقراطي العربي برئاسة النائب الأسبق عبد الوهّاب دراوشة (نائبان: دراوشة وطلب الصانع) "شبكة أمان" على شكل "كتلة مانعة" لحكومة إسحق رابين لحمايتها من الانهيار. جاء ذلك أولًا استجابة لطلب منظمة التحرير ورئيسها الراحل ياسر عرفات مما سهّل الإقدام على مشاركة النواب العرب في منح الحماية الخارجية لحكومة رابين الذي دعا لتكسير عظام الفلسطينيين قبل ذلك بسنوات قليلة خلال الانتفاضة الأولى. وإلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية، شاركت مصر والأردن في عملية تشجيع المواطنين العرب على المشاركة في عملية الاقتراع ضمن انتخابات الكنيست عام ١٩٩٢، وتوحيد طاقاتهم لضمان أكبر تمثيل لهم لمساعدة حزب "العمل" تمهيدًا لتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل بقيادة حكومته، حيث تبين أن المداولات السياسية جارية سرًا في أوسلو وقتذاك. وفي هذه الإطار، استدعى مسؤول إسرائيل في منظمة التحرير وقتذاك محمود عباس "أبو مازن"، كلًا من رئيس لجنة المتابعة العليا الراحل إبراهيم نمر حسين، ورئيس الحركة التقدمية المحامي محمد ميعاري، ورئيس الحزب الديمقراطي العربي عبد الوهاب دراوشة إلى القاهرة لتوحيد الحركة مع الحزب في قائمة انتخابية واحدة، لكن المساعي فشلت. عاد ميعاري من القاهرة دون أن يوقع اتفاق تحالف مع دراوشة الذي عرض عليه المكانين الأول والرابع أو الثاني والثالث كما يقول في كتاب مذكراته.

وهناك رواية مغايرة يقدمها ميعاري الذي رفض الانخراط في مبادرة دعم حزب "العمل" التي بادرت

لهـا منظمـة التحريـر ممـا دفـع محمـود عبـاس إلى إرسـال مذكّـرة عاجلـة بالفاكس "تأمـر" ميعاري بـالامتثال لـنداء الوحـدة، لكـن ميعـاري لـم يكـترث بهـا كمـا أكد في شـهادة تاريخيـة مطّولـة لـكاتب هـذه السـطور، وسـيتضمنها كتـاب مذكـرات لميعـاري يصـدر قريبًـا، وكانـت النتيجـة أن فشـلت الحركـة التقدميـة في اجتيـاز نسـبة الحسـم في تلـك الانتخابـات ومـن وقتهـا بـدأت تندثـر.

يذكـر أن عمليـة تحفيـز الناخبـين العـرب للإقبـال بنسـب أعـلى عـلى صناديـق الاقـتراع في انتخابـات الكنيسـت الرابعـة عـشرة تكـرّرت لاحقًـا أيضًـا، في ١٩٩٦، لكـن تـورط إسرائيـل بـمذبحة قانـا خـلال عمليـة "عناقيـد الغضب" في لبنـان عشـية الانتخابـات دفـع قسـمًا مـن المواطنـين العـرب للبقـاء في بيوتهـم، فتراجعـت نسـبة التصويـت لديهـم قليـلًا (مـن ٧٧٪ في انتخابـات ١٩٩٢ إلى ٧٥٪ في انتخابـات ١٩٩٦) ففـاز بنيامـين نتنياهـو مرشـح "الليكـود" عـلى شـمعون بيريـس مرشـح "العمـل" في تلـك الانتخابـات المبـاشرة بفـارق ٢٨٥٠٠ صـوت فقـط. وكانـت المسـاعي العربيـة والفلسـطينية قـد شـملت محاولـة إقنـاع الحركـة الإسـلامية في البـلاد بذلـك قبـل انقسـامها بالترغيـب وبالترهيـب، ويـورد الشـيخ رائـد صـلاح تفاصيـل هـذه المحـاولات في مذكراتـه.

اضطـر رابـين بعد الكشـف عـن نتائـج انتخابـات ١٩٩٢ لـلاستعانة بنـواب الجبهـة والحـزب الديمقراطـي العربـي لمنـح حكومتـه "شـبكة أمـان"، وهكـذا حصـل، فقـد وقـع "العمـل" عـلى اتفـاق مـع كتلـة الجبهـة الديمقراطيـة للسـلام والمسـاواة مهّـد لـتوصيتها عـلى إسـحق رابـين أمام رئيـس الدولـة حاييـم هرتسـوغ والـد الرئيـس الإسرائيـلي الحـالي إسـحق هرتسـوغ. وجـاء في مذكّـرة "الجبهـة" لـهرتسوغ إنهـا سـعيدة بالفشـل الذريـع لليكود ومعسـكر اليمـين معتـبرة نتائـج الانتخابـات تعبـيرًا عـن رفـض الشـعب في إسرائيـل سياسـات "أرض إسرائيـل الكاملـة بمـا فيهـا الاحتـلال والقمـع".[١]

في مقدمتهـا تنبّـه المذكّـرة الممتـدة عـلى ثـلاث صفحـات إلى أن التوصيـة عـلى مرشـح حـزب "العمـل" لا تعنـي الموافقـة عـلى برامجـه وعـلى لاءاتـه المعروفـة، بـل هـي دعـم لمسـيرة السـلام ولسياسـات تنشـد سـلامًا حقيقيـاً وأمـلًا أن ينجـز حـل يعـبّر عـن حقـوق كل الأطـراف، وأن يفتـح "العمـل" صفحـة جديـدة ويسـتوعب الرسـالة والتـصرف كمـا يجـب والنجـاح بـالمهمة التاريخيـة". وتؤكـد المذكّـرة عـلى عـدم وجـود حـل عـادل وثابـت عـدا حـل الدولتـين لشـعبين والاعـتراف بحـق الشـعب الفلسـطيني بتقريـر المصـير وتسـوية مشـكلة اللاجئـين وفـق القـرار الأممـي رقـم ١٩٤ والاعـتراف بـأن منظمـة التحريـر هـي الممثـل الشرعـي والوحيـد للشـعب الفلسـطيني. وفي الجانـب المدنـي المتعلـق بـالمواطنين العـرب أكـدت مذّكـرة التوصيـة عـلى واجـب الحكومـة بالعمـل لحـل المشـكلة المركزيـة - تطبيـق المسـاواة الكاملـة للمواطنـين العـرب، خاصـة وقـف هـدم البيـوت ومصـادرة الأراضي، وهنـاك طلبـات مدنيـة أخـرى تضمنتهـا المذكـرة التـي خلصـت للقـول "عـلى أسـاس المذكـور أعـلاه تـوصي كتلـة الجبهـة عـلى مرشـح "العمـل" السـيد إسـحق رابـين لـتشكيل حكومـة عـلى أن تكـون "الجبهـة " مسـتعدة لدعـم هـذه الحكومـة التـي تتبنـى تغيـير السياسـات المرجـو". وقـد وقّـع المذّكـرة نـواب الجبهـة الثلاثـة: توفيـق زيـاد وهاشـم محاميـد وتمـار غوجانسـكي. بالطبـع هـذه المذكّـرة لا تلـزم الحكومـة بمـا جـاء فيهـا مقابـل التوصيـة، بـل هـي بيـان للنـاس توضـح فيهـا "الجبهـة" لمـاذا تـوصي عـلى رابـين ولاحقًـا منـح حكومتـه "كتلـة مانعـة".

وقـدم ممثلـو الجبهـة (النـواب توفيـق زيـاد وهاشـم محاميـد تمـار وغوجانسـكي ورئيـس مجلـس محـلي عبلـين صالـح مرشـد وغالـب سـيف ممثـل الجبهـة في الهسـتدروت وآخـرون) المذكـرة لـهرتسوغ الـذي اسـتهل حديثـه بمـا قالـه لبقيـة الوفـود الحزبيـة بـضرورة عـدم اقتبـاس أقوالـه خـلال اللقـاء. اسـتعرض توفيـق زيـاد موقـف الجبهـة وأكـد عـلى مضامـين المذكّـرة المذكـورة وشـدد عـلى الحقـوق الفلسـطينية وعـلى قضايـا الحقـوق الخاصـة بالعـرب في إسرائيـل. وخلـص زياد لـلقول: "نقـترح عليك أن تـوكل إسـحق رابـين مهمـة تشـكيل حكومـة، وقـد أبلغـت رابـين أنـه ليـس بحاجـة لانتظـار تأسـيس الحكومـة، وإنـه يسـتطيع البـدء بالاعتمـاد عـلى "الكتلـة المانعـة" مـع ٦١ نائبًـا ومواصلـة المفاوضـات مـع الأحـزاب التـي يمكنهـا الانضمـام. نحـن مسـتعدون لدعـم حكومـة تقـود سياسـات تغيـير، وشـكل ومقـدار دعمنـا لهـا منوطـان بالطـرف الآخـر أيضًـا- سياسـات حـزب "العمـل". ويمكـن النظـر لـكل ذلـك في "أرشـيف الدولـة":[٢]

كمـا وقـّع الحـزب الديمقراطـي العربـي عـلى تفاهمـات مـع حـزب "العمـل" وبتشـجيع غـير معلـن مـن منظمـة التحريـر. وأمـام رئيـس الدولـة في ٢٩/٠٦/١٩٩٢ أوصى النائبـان عبـد الوهـاب دراوشـة وطلـب الصانـع عـلى إسـحق رابـين لكنهمـا عـبّرا عـن امتعاضهمـا مـن مواقـف

بدأت الأحزاب العربية تشارك في عملية التوصيات أمام رئيس الدولة في إسرائيل بعدما صار لها قدرة على التأثير وربما حسم هوية رئيس الوزراء الإسرائيلي عقب انتهاء حقبة هيمنة حزب "المعراخ" (مباي) على مقاليد الحكم في 1977، وبداية مرحلة التعادل في القوى بينه وبين معسكر اليمين بقيادة الليكود.

حزب "العمل". شمل وفد الحزب الديمقراطي العربي النائبين دراوشة والصانع وعشر شخصيات أخرى من بينها الشاعر الراحل حنا إبراهيم ومحمد زيدان رئيس مجلس محلي كفرمندا وعبد الرؤوف مواسي رئيس مجلس محلي الفريديس والدكتوره خضرة حليحل والشاعر الراحل محمود دسوقي وآخرين. رحب هرتسوغ بالوفد ودعاه للتحدث بالعربية: "تفضلوا". واستهل دراوشة حديثه بتوجيه انتقادات لـ حزب "العمل" رغم التوصية على مرشحه رابين: "قلنا قبيل انتخابات الكنيست إننا جزء لا يتجزأ من المنظومة السياسية الإسرائيلية وأعلنا رغبتنا أن نكون جزءًا من الائتلاف الحاكم. الآن وللأسف حزب "العمل" لا يرى بنا ولا بـ "راكاح"(الجبهة) شركاء في الائتلاف بل يطمحون للحصول على دعمنا له فقط". وهنا تدخل هرتسوغ (ابن حزب "العمل") مقدمًا لائحة دفاع: "أنتم تعرفون السياسة. وتعلمون ماذا تعني عملية انتخابات التي يقولون فيها شيئا ويقصدون شيئًا آخر. هذا موجود في كل الأحزاب".

لكن دراوشة مضى في التعبير عن عتب يبلغ حد الغضب: "بالنسبة لـ حزب "العمل" نحن جيدّون كقوة مانعة بيد أننا لسنا جيدين للائتلاف وهذا يثير تحاملًا كبيرًا ليس فقط داخل حزبنا بل لدى المجتمع العربي، لأن هذا استخفاف حيث تصلنا مئات المكالمات الهاتفية التي تقول: لا تدعموا مرشح "العمل"، لكننا نقول: لا. علينا أن ندعم أولًا ونمنح رابين "الكريديت في البداية". يعود هرتسوغ ليدافع عن "العمل": لا أعتقد أن الكلمة الصحيحة هي استخفاف. هذه سياسة وهناك لعبة سياسية، وكل واحد ينظر يمنة ويسارًا وفوق كتفه. هذا هو الواقع وهذا الواقع عندكم أيضًا عندما تتخذون موقفًا ما".

حسب مذكرات دراوشة فقد كان الاتفاق ثلاثيًا بين الديمقراطي العربي والجبهة والعمل :"توصل الحزب الديمقراطي العربي لاتفاق خطي مع "العمل" بعد مفاوضات شارك فيها بيريس ورابين وموشيه شاحال احتوى على: إلغاء قانون منع اللقاءات مع منظمة التحريرو السعي لتحقيق السلام وكذلك المساواة ومن ضمن ذلك مساواة مخصّصات التأمين الوطني للأولاد، وإقامة مؤسسة أكاديمية في الناصرة والاعتراف بقرى غير معترف بها وتخصيص ميزانيات كافية لرفع شأن التعليم العربي. ووقع على الاتفاق موشيه شاحال ووقعت أنا وتوفيق زياد وبدأت فترة تعتبر ذهبية في تاريخ العلاقات العربية اليهودية داخل إسرائيل وأصبحت نقطة تحول حقيقية في السياسة الإسرائيلية الرسمية حتى مقتل رابين".

هكذا تمكن حزب "العمل" برئاسة رابين من المصادقة على اتفاق أوسلو بفضل دعم النواب العرب الخمسة وهذا تكرر مع رئيس الحكومة أريئيل شارون الذي تمكّن من المصادقة البرلمانية على "فك الارتباط" مع غزة العام ٢٠٠٥ بفضل نواب عرب. كما حظيت حكومة بيريس قصيرة الأمد عقب اغتيال رابين في ١٩٩٥ بـ "كتلة مانعة" من نواب الجبهة والديمقراطي العربي.

١.٥ بين بيريس وبين نتنياهو - انتخابات ١٩٩٦

كما يحصل حتى اليوم، يميل رؤساء الحكومات الإسرائيلية لخلط الحسابات السياسية الداخلية بالأمنية لدواع انتخابية، وهذا ما فعله شمعون بيريس يوم شن حملة "عناقيد الغضب" على جنوب لبنان في ١١ نيسان ١٩٩٦ عشية انتخابات الكنيست الرابعة عشرة والانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة في ١٩٩٦/٠٥/٢٩. خلال تلك الحملة العسكرية وقعت مذبحة قانا في جنوب لبنان مما أثار حملة غضب ودعوات للثأر من بيريس بالعزوف عن المشاركة في الانتخابات. على

خلفية المذبحة توجه رئيس التجمع عزمي بشارة بنداء للجمهور بعنوان "صدر شعبكم واسع" حمل فيه على حزب "العمل" مشيرًا لمعاداته للعرب وناشد من كان ينتمي لـ "العمل" بالاستقالة والعودة للصف الوطني. تكرّرت هذه التصريحات على لسان بشارة ورفاقه في قيادة التجمع مما زاد من مأزق "العمل" في الشارع العربي، فتوجه رئيسه بيريس للناخبين العرب في أحاديث صحافية متتالية بلغة تصل حد التوسّل أحيانًا. (على سبيل المثال اقرأ مقابلة لكاتب هذه السطور مع شمعون بيريس نشرت في "كل العرب في ٠٣/٠٥/١٩٩٦). كما دفع "العمل" شخصيات عربية لمحاولة تخفيف وطأة غضب المواطنين العرب بالتحذير من صعود اليمين برئاسة نتنياهو من بينها الشاعر الراحل سميح القاسم الذي دعا صراحة للتصويت لبيريس في "كل العرب" التي تولى رئاسة تحريرها، وفي العدد نفسه من الصحيفة سئل الشاعر محمود درويش خلال زيارة عائلته في الجديدة حول الموضوع فقال: "الناخب العربي سيميز بين السيء والأسوأ".

وقد دخل على الخط وزير السياحة عوزي برعام، فالتقى ممثلي قائمتي الجبهة- التجمع والعربية الموحدة الذين طرحوا شروطًا لخدمة حقوق مدنية من أجل التصويت لبيريس الذي اجتمع بنفسه لاحقًا بمندوبي الجبهة والتجمع ووعدهم بتعميق المساواة المدنية ومواصلة المسيرة السياسية مع منظمة التحرير. وعاد برعام وأكد اجتماعه مع قادة التجمع وطلب منهم تخفيف اللهجة ضد بيريس وحذرهم من مخاطر انتخاب نتنياهو الذي يعني محو كافة جهود بيريس ورابين من أجل السلام. وعن ذلك قال برعام "لا أعرف كم كانت ناجعة مساعينا هذه، لكنني أعتقد أنهم خففوا وطأة الهجوم على بيريس".

بيد أن كل مساعي الترهيب والترغيب في الأسبوعين الأخيرين قبيل اليوم الحاسم لم تجد نفعًا كما فشلت ضغوط مصر والأردن والسلطة الفلسطينية لإقناع العرب للخروج للصناديق بنسب عالية جدًا ففاز نتنياهو بفارق ٢٨٥٠٠ صوتًا فقط. ولاحقًا وجهت أوساط عربية ويهودية إصبع الاتهام للمجتمع العربي بسبب استنكاف بعض الفئات عن التصويت لبيريس وتصدت بعض الجهات لهذه التهم من بينها عزمي بشارة الذي أكد في حديث موسع لصحيفة "كل العرب" غداة الخسارة أن الشعب الإسرائيلي رفض بيريس ورفض السلام، وعاد التجمع وأكد على هذا الموقف في بيان بعنوان "بيان النصر والهزيمة".

١.٦ مرشح عربي لرئاسة حكومة إسرائيل

انتخابات ١٩٩٩

في ما يتعلق بالاندماج العربي في المنظومة السياسية الإسرائيلية، دلالته، ومكاسبه وأثمانه وتداعياته، يندرج ترّشح دكتور عزمي بشارة لرئاسة الوزراء الإسرائيلية عام ١٩٩٩ مقابل مرشح "العمل" إيهود براك ومرشح "الليكود" بنيامين نتنياهو، وهو أمر اعتبره التجمع الوطني خطوة مهمة لرفع شأن فلسطينيي الداخل ولفت الأنظار لقضاياهم وتحريرهم من التبعية، فيما اعتبر منافسون سياسيون ذاك الترشيح مثالًا تقليديًا لـ "الأسرلة التامة".

في "نداء أخير إلى الناخب العربي" اعتبر عزمي بشارة أن ترشيح نفسه وحزبه (تحالف التجمع الوحدوي الوطني) للكنيست ورئاسة الحكومة في الانتخابات المباشرة عام ١٩٩٩ هو تعبير عن موقف يرى بأن المساواة تعني رفض فتات المائدة ومشاركة ومساواة في كل شيء". ويرى أن ترشيح عربي لرئاسة الحكومة تعبير عن المواطنة الكاملة وعن انتمائنا القومي وقوة سياسية تطرح قضايانا على الرأي العام وعلى المرشحين الآخرين لرئاسة الحكومة وتخرجنا من حالة التهميش".

وفي اليوم نفسه، نشر عشرات المثقفين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ "مذكرة موقف" دعموا فيها ترشيح بشارة لرئاسة الحكومة الإسرائيلية مستخدمة التبرير نفسه، وبعض المصطلحات الواردة في خطاب بشارة: "نرى في تأييد مرشح عربي لرئاسة الحكومة نهاية عهد التعامل مع الصوت العربي مقابل الفتات وبداية عهد التعامل مع العرب صوتًا واحدًا مقابل تحقيق المطالب والمشروع الوطني القومي".

واختتمت بالقول "فيما يجنح براك ومردخاي نحو اليمين كاشفين حقيقة سياساتهما التوسعية آملين كسب الصوت اليهودي فإن وجود دكتور عزمي بشارة يمّثل محاولة لشدّ هؤلاء يسارًا الأمر الذي سيعود بالنفع على الفلسطينيين في الداخل وفي الخارج.

لقد نشر النداء المذكور في الصفحة نفسها إلى جانب إعلان انتخابي لبراك ("كل العرب" ١٤/٠٥/١٩٩٩) يعد

فيه الناخبين العرب بأن تكون "إسرائيل دولة للجميع، ومساواة للجميع ومستقبل مشترك وواعد".

وعلّل دكتور عزمي بشارة ترشحه باعتباره جزءًا من الاستغلال الضروري للمساحات المتاحة في إسرائيل بهدف تحسين شروط الحياة لتعزيز الهوية والبقاء والصمود وكحلقة من مسلسل توسيع الهامش الديمقراطي المتاح وتحديه. في حديث لبرنامج "رواية" في تلفزيون العربي تحدث عزمي بشارة عن السياق الخاص بالترشح لرئاسة الوزراء الإسرائيلية بالقول عام ٢٠١٧ إن "الفرق بيننا كوطنيين فلسطينيين وعروبيين وبين من قبلوا بالعيش على هامش الحقوق الإسرائيلية أي الأسرلة أو الاحتواء داخلها هو أننا نأخذها في خدمة قضية وطنية ونوسّعها باستمرار وفي تناقض دائم مع الصهيونية وهنا المثال حول الترشح لرئاسة الحكومة".

في المقابلة المذكورة لم يتطرق بشارة لانسحابه من الترشح لكنه اعتبر أن ترشّحه كعربي دفع إسرائيل في العالم التالي لإلغاء قانون الانتخابات المباشرة لأنها تعني امتلاك العرب خيارًا خاصًا بهم وأنهم ليسوا مضمونين فيما يعرف بـ "اليسار الصهيوني" بل يساومون ويتفاوضون على الحقوق.

كان بشارة قد سحب ترشيحه لرئاسة الحكومة بعدما تصاعدت الضغوط السياسية العربية واليهودية عليه لسحب ترشيحه لـ "سدّ الطريق على نتنياهو" ما يعني فوز باراك ومن الجولة الأولى، كما جاء في نداء الشاعر سميح القاسم ومحمد زيدان وعماد دكور في بيان مشترك.

قبيل يومين من الانتخابات (١٥/٠٥/١٩٩٩)، أعلن عزمي بشارة عن انسحابه من المنافسة في بثّ تلفزيوني مباشر من الناصرة زاعمًا أن ترشحه قد حقّق أهدافه كلّها، موضحًا أن الحملة الدعائية استهدفت أصلًا طرح المشاكل والاحتياجات والمعرفة العامة الخاصة بالمواطنين العرب. كما قال في بيانه المتلفز إنه توصّل لتفاهم مع حزب "العمل" حول "الحاجة لمعالجة ملائمة وأساسية لمشاكل العرب بما يشمل علاجًا فوريًا بعد الانتخابات لمشاكل ملحّة عدة منها: الاعتراف بقرى غير معترف بها، تسوية مشاكل الأرض بما في ذلك أراضي منطقة الروحة وتشغيل موظفين عرب بمناصب مرموقة ودفع التطوير الاقتصادي للبلدات العربية".[٣]

عقب انسحاب بشارة ودعوة الأحزاب العربية بأشكال مختلفة لدعم باراك فاز الأخير بـ ٥٧٪ من مجمل أصوات الناخبين في انتخابات رئاسة الحكومة (صوت له من الناخبين اليهود ٥١٪ فقط) وحاز على ٩٥٪ من أصوات الناخبين العرب - ما يعادل ٦٪ من مجمل الأصوات التي حاز عليها - فيما فاز نتنياهو بـ ٤٣٪.ف ي كتابهما المشترك (التصويت العربي للكنيست الخامسة عشرة، جفعات حبيبة ١٩٩٩) يؤكد الباحثان سارة أسوتسكي لازار وأسعد غانم أن باراك استمر بعد انتصاره أيضًا بتجاهل المواطنين العرب، ولم يدل بتصريحات علنية مناصرة لهم أو لممثليهم في الكنيست.

خلاصة القول إن الأحزاب العربية بدأت تشارك في عملية التوصيات أمام رئيس الدولة في إسرائيل بعدما صار لها قدرة على التأثير وربما حسم هوية رئيس الوزراء الإسرائيلي عقب انتهاء حقبة هيمنة حزب "المعراخ" (مباي) على مقاليد الحكم في ١٩٧٧، وبداية مرحلة التعادل في القوى بينه وبين معسكر اليمين بقيادة الليكود، حيث كانت جولات انتخابية عدة بدءًا من انتخابات ١٩٨١ قد أفرزت حالة تعادل شديد بين المعسكرين المتنافسين. في المرحلة الأولى - خاصة خلال العقد الأول بعد "انقلاب ١٩٧٧" - شاركت أحزاب عربية في التوصية على مرشح معسكر اليسار الصهيوني لتشكيل حكومة دون شروط صارمة وكبيرة تتعلق بالقضية الفلسطينية أو قضية المواطنة المتساوية فاكتفت بشروط أو طلبات فضفاضة لأن الجوهر بالنسبة لها في تلك الفترة تمثّل بمنع صعود اليمين الصهيوني للحكم أو استمراره فيه. لذا وبنظرة تاريخية للخلف، ومع مضي السنين والابتعاد عن عام النكبة وأسباب عملية أخرى، قبلت الأحزاب العربية التقدم خطوة في اللعبة السياسية الإسرائيلية والاندماج أكثر فأكثر في نظام الحكم من هذه الناحية، ورفع التكاليف بينها وبين المؤسسة الرسمية، وزيادة ترجيح كفة المواطنة مقابل الوطن، كل ذلك في سبيل محاولة الحيلولة دون تسلم الليكود بكل معانيه وتداعياته للسلطة.

في تلك المرحلة عقب صعود "الليكود" كحزب سلطة وندّ لـ "المعراخ" زاد التقارب بين الأحزاب العربية و"اليسار الصهيوني" لدرجة أن النائب الجبهوي الراحل توفيق زياد قطع زيارته لليابان وعاد للبلاد كي يشارك في انتخاب رئيس الدولة عام ١٩٨٣ بناء على

طلب الوزير العمالي الأسبق ورئيس الطاقم الانتخابي عوزي برعام، بعدما تبّين أن المنافسة شديدة جدًا بين مرشح المعراخ حاييم هرتسوغ ومرشح "الليكود" وقاضي المحكمة العليا مناحم ألون. وعما حصل قال برعام "لم نبذل الكثير من الجهود لإقناع الحزب الشيوعي للتصويت لهرتسوغ فقد كانوا مصممّين على مناهضة الليكود ومرشحه. بيد أننا طلبنا من الحزب الشيوعي أن يعود زياد من طوكيو، وفعلًا أعاده رفاقه في الحزب الشيوعي للبلاد، وكان صوته مهمًا بسبب وجود حالة تعادل: انقسم الكنيست وقتها بين ٦٤ مع الليكود مقابل ٥٤ مع المعراخ. وفاز هرتسوغ بـ ٦١ مقابل ٥٨ فيما امتنع نائب عن التصويت. لاحقًا صرت صديقًا لتوفيق زياد وعندما زارني في مكتبي كوزير للسياحة أدهشني عندما قال لي إن هذه المرة الأولى هي التي يزور فيها مكتب وزير، وفيما بعد زرت بلدية الناصرة عدة مرات وكافأته على موقفه".[٤] كانت المرة الأولى التي تحققت فيها مطالب هذه الأحزاب العربية وشروطها أو جزء مهم منها مقابل التوصية على مرشح "العمل" قد حصلت في ١٩٩٢ خاصة بما يتعلق بميزانيات الحكم المحلي ومساواة مخصّصات التأمين الوطني للعرب واليهود، لكن لا شك أن دور ورغبة منظمة التحرير الفلسطينية ومصر والأردن التي لعبت دورًا من وراء الكواليس دفع هذه الأحزاب العربية للتوصية على رابين دون تردّد بفضل "غطاء الشرعية" الممنوح من هذه الجهات الفلسطينية والعربية. وقبل ذلك كادت وعود "المعراخ" للأحزاب العربية مقابل التصويت لمرشحيهم لرئاسة الوزراء تبقى في جوهرها وفي كثير من المرات حبرًا على ورق، عدا بعض المساعدات العينية في مجال الحقوق والمطالب الحياتية المدنية.[٥]

٢. توصيات الأحزاب العربية في عهد القائمة العربية المشتركة (٢٠١٥-٢٠٢١)

٢.١ التوصية على غانتس- ٢٠١٩

في السنوات الأخيرة، اشتعل الجدل حيال هذه المسألة خاصة بعدما أوصت المشتركة، عدا مندوب التجمع الوطني الديمقراطي، على رئيس حزب "كاحول لافان" ("أزرق- أبيض") قائد الجيش الأسبق النائب بيني غانتس غداة انتخابات الكنيست الثانية والعشرين في أيلول ٢٠١٩.

بغية توضيح موقفه، أصدر التجمّع الوطني الديمقراطي وقتذاك بيانًا أكّد فيه رفضه للتوصية على الجنرال بيني غانتس كمرشّح لتشكيل الحكومة الإسرائيلية بسبب أيديولوجيته الصهيونية ومواقفه اليمينية، التي لا تختلف كثيرًا عن مواقف حزب "الليكود"، وتاريخه العسكري الدموي والعدواني ولأنّه ينوي إقامة حكومة "وحدة قومية"، بمشاركة "يسرائيل بيتينو" و"الليكود"، وهي أسوأ من حكومات اليمين. معتبرًا أن حزب "كاحول لافان" رفض الالتزام علنًا بتنفيذ المطالب، التي قدمتها القائمة المشتركة، وفضّل تجاهلها وعدم الرد عليها رسميًا وأن أيًا من هذه الأسباب كاف لعدم التوصية عليه، وكلّها مجتمعة تؤدّي إلى ذلك بالتأكيد.

يشار أن النائب أيمن عودة كان قد كشف في هذا المضمار أن غانتس طلب منه تخفيض حجم الدعم المعلن من قبل المشتركة له بصفته مرشحًا لتشكيل حكومة، وذلك ليتمكن من استجماع القوى المطلوبة من الأحزاب اليهودية وصولًا لعدد كاف من التوصيات، ما دفع بعض المراقبين للقول بسخرية "رضينا بـ البين والبين ما رضي فينا".

في توضيح لسؤال طرح في تلك الفترة عن البديل المحتمل والمتّعلق بعودة نتنياهو للحكم نتيجة رفض التوصية على غانتس قال التجمع الوطني الديمقراطي في بيانه المذكور: "يريد الجنرال غانتس أصوات المشتركة لإقامة حكومة مع الليكود وليبرمان، والتوصية عليه تعني التوصية على "حكومة وحدة وطنية"، وهو حتّى لم يتوجّه للمشتركة بطلب دعمه، ورفض التفاوض الرسمي معها حول مطالب المجتمع العربي في البلاد، وأصدر بيانات تنفي قبول أي من شروط المشتركة".

وتابع "التجمع" مقدّمًا تعليله لموقفه: "المسعى لإسقاط نتنياهو، الذي عملت لأجله القائمة المشتركة في الانتخابات لا يعني دعم غانتس، بل جرى تطبيقه من خلال رفع تمثيل المشتركة، وتقليص قوة المعسكر الداعم لنتنياهو ومنعه من الأغلبية اللازمة للحصول على أغلبية تمكّنه من تشكيل حكومة".

في تصريحات إعلامية، يعتبر النائب السابق عن التجمع ومرشحه الحالي للكنيست امطانس شحادة أن تلك التوصية كانت خطأ سياسيًا.[٤]

من جهته، برّر رئيس القائمة المشتركة أيمن عودة

تجلت محدودية تأثير الموحدة و"خطاب التأثير" رغم دعمها الائتلاف في ازدياد انتهاكات الحرم القدسي الشريف وازدياد هدم البيوت العربية في النقب خلال 2021 بشكل غير مسبوق، حيث يؤكد "منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية" أن العام المذكور شهد أكبر عدد من هدم البيوت في تاريخ النقب (نحو 3004 مبنى وبيت).

التوصية على غانتس بـ القول إن "القرار يأتي استجابة للموقف الشعبي الواسع الداعم والداعي لهذا القرار، والذي تجلى في الدعم الكبير الذي حظيت به المشتركة في الانتخابات بحصولها على ١٣ مقعدًا". وأوضح عودة أن القائمة المشتركة تبنت موقفًا ثابتًا ووضعت على أجندتها هدف إسقاط نتنياهو وحكومته التي أمعنت بالتشريعات العنصرية وبث خطاب الكراهية والتحريض على الشعب الفلسطيني وتصفية القضية الفلسطينية من خلال ما تسمى "صفقة القرن".

وردًا على موقف التجمع الوطني، قال عودة "نؤكد أن الموقف من التوصية لا يعني ولا بأي شكل من الأشكال دعم الحكومة المقبلة، علمًا أن هناك فرقًا بين التوصية والتكليف بتشكيل الحكومة".

وعلى الرغم من توصية أحزاب عربية، فقد فشل غانتس في تشكيل حكومة مثلما فشل أيضًا رئيس "الليكود" بنيامين نتنياهو في تشكيل حكومة بعدما حكم إسرائيل دون انقطاع منذ ٢٠٠٩ حتى نهاية ٢٠١٨ فذهبت إسرائيل لانتخابات مبكّرة جديدة في آذار ٢٠٢٠.

أعيدت الكرّة مجدّدًا في انتخابات الكنيست الثالثة والعشرين في آذار ٢٠٢٠ حيث عادت المشتركة، للتوصية على غانتس، بكامل مركباتها الأربعة هذه المرة. واستبق رئيس القائمة المشتركة أيمن عودة يوم الانتخابات بتأكيده أنه لا يستبعد احتمال أن توصي قائمته على بيني غانتس وتنضم إلى ائتلاف بقيادته، فقال إن قائمته تشترط انضمامها إلى ائتلاف الوسط واليسار بتعّهد الائتلاف بتحسين ظروف المجتمع العربي في مجالات التخطيط والبناء والرفاه ومحاربة العنف، إلى جانب إلغاء قانون القومية واستئناف المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين.

ردًّا على سؤال ناحوم برنياع من "يديعوت أحرونوت" حول ما إذا كانت هناك إمكانية ما لدخول الائتلاف الحكومي، قال النائب أيمن عودة رئيس القائمة المشتركة: "نعم، إذا نُفذت الشروط الآتية، وهي: إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب اسرائيل، وإلغاء قانون القومية، وإلغاء قانون كمينتس، وتوسيع مسطحات الأراضي وإلغاء هدم البيوت، وخطة حقيقية وناجحة لاستئصال العنف والجريمة، وإقامة أول مدينة عربية، ومستشفى رسمي بمدينة عربية وجامعة عربية، وميزانيات للسلطات المحلية، وعدل اجتماعي لكل المواطنين، للفقراء العرب واليهود بما في ذلك رفع مخصّصات التأمين للمسنين". وفي نوع من التحفظ والاحتفاظ بخط رجعة حيال تصريحاته غير المسبوقة له ولبقية مكونات المشتركة قال عودة في الحديث مع الصحيفة العبرية إنه لا يرى شريكًا لقضايا السلام والمساواة والعدل الاجتماعي الذي يطرحه، لكن ليكونوا هم بموقع المدافعين والرافضين وليس نحن".

من أجل تبريرها سياسيًا وجماهيريًا رأت القائمة المشتركة أن عدم توصية القائمة المشتركة على غانتس أمام رئيس الدولة الإسرائيلي، فإن هذا يعني أن "نتنياهو سيكون رئيس الحكومة المقبلة، بكل تأكيد".[٦]

تجدد النقاش داخل المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل حيال هذه المسألة بعد توصية المشتركة في انتخابات الكنيست الثالثة والعشرين في آذار ٢٠٢٠ على غانتس، لكنه بقي فاترًا وعابرًا، ويبدو أن ذلك بسبب قوة التيار السائد في صفوف فلسطينيي الداخل ممن أولوا أهمية كبيرة لمنع عودة نتنياهو لمقود السلطة.

مع ذلك كانت أوساط قليلة لدى فلسطينيي الداخل قد شذّت عن المزاج العام بشكل عام والداعم للتوصية على غانتس لسّد الطريق أمام الفاشية وأمام نتنياهو محذّرة من أن مثل هذه التوصية ستفضي سريعًا للمزيد من الاندماج واختزال المسافة بينهم وبين المؤسسة الإسرائيلية، كما كاتب الناشط السياسي

والمعلق الصحافي سليمان أبو رشيد على سبيل المثال.

لكن النقاشات بشكل عام بقيت غير معمّقة وتكاد تنحصر في مقولة واحدة متكّررة مفادها أن هناك ما هو مرّ وهناك ما هو أمّر تحت شعار مركزي هيمن على المشهد السياسي العربي في الداخل: "إسقاط نتنياهو". لم تصل تلك النقاشات حد الغوص في الأسئلة المفتاحية من نحن وماذا نريد من أنفسنا وماهي حدود الاندماج في المنظومة السياسية الإسرائيلية ومقابل أي منجزات وما قيمة هذه المنجزات وحيويتها والآن في الذات؟ وما هي المعادلة أو المقاربة الأكثر منطقية بين الوطن والمواطنة، بين احتياجات الواقع الراهن في المنظور القريب والاحتياجات وأحلام المستقبل، بين التاريخ والجغرافيا.. إلخ.

وما لبث هذا أن انقلب الجنرال/ النائب غانتس على نفسه وعلى الأحزاب العربية وعلى معسكره عندما انشق عن تحالفه مع حزب "يش عتيد" برئاسة يائير لابيد وانضم بحزبه "أزرق- أبيض" لمعسكر الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو على الرغم من أن المشتركة اشترطت على غانتس عدم إجراء مداولات مع الليكود لتشكيل "حكومة وحدة وطنية". وهكذا دفعت المشتركة (١٥ مقعدا) وجمهورها (المجتمع العربي في إسرائيل) ثمنًا معنويًا رمزيًا منوطًا بالتوصية دون تحقيق أي مكسب حقيقي.

٢.٢ التوصية على يائير لابيد

لكن هذه التجربة الفاشلة التي لا تخلو من روح المغامرة تكررّت بعد شهور عندما عادت القائمة المشتركة ممثلة بنواب الجبهة والعربية للتغيير (رفض نائب التجمع سامي أبو شحادة المشاركة في التوصية على خلفية "انقلاب غانتس" المذكور) وأوصت على يائير لابيد الذي استبدل غانتس في قيادة المعسكر المناهض لنتنياهو وذلك في انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين (٢٠٢١/٠٣/٢٣).

وقالت القائمة المشتركة لريفلين إن عضو الكنيست سامي أبو شحادة، رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي الشريك في القائمة المشتركة، لن يوصي على أي شخص، بينما يدعم نواب الحزب الخمسة الآخرون لابيد. وعلى الرغم من علمها المسبق أن نفتالي بينيت هو الذي سيترأس الحكومة في مرحلتها الأولى (على أساس اتفاق تناوب معلن بين بينيت ولابيد) فقد أضافت القائمة المشتركة في مذكرتها لريفلين إنها تشدد على أنها لا تدعم حكومة بقيادة عضو الكنيست نفتالي بينيت وإنها ستواصل اتصالاتها مع عضو الكنيست يائير لابيد.

من جهته، وفي ظل مزاودات من معسكر نتنياهو ومعارضة أوساط داخل "معسكر التغيير" للتعاون مع نواب من المشتركة سعى لابيد لتبرير اعتماده على توصية المشتركة أو معظمها بالقول بلهجة اعتذارية إن توصية مرة واحدة من قبل "المشتركة" أفضل من الذهاب لانتخابات رابعة وكنت سعيدًا لو توفرّت خيارات أخرى، ولكن ما العمل؟ ما يرشدنا هو صالح دولة إسرائيل".[٧]

تحدث لابيد بهذه اللهجة الاعتذارية على الرغم من أن نتنياهو قد سبقه بمغازلة القائمة العربية الموحدة وكاد يوقّع معها اتفاقًا يتعدى التوصية ويبلغ حد المشاركة في ائتلاف حاكم برئاسته لولا معارضة حزب "الصهيونية الدينية" التي اعتبرت "الإخوان المسلمين" خطًا أحمر.

وجاء دعم خمسة من سداسية المشتركة للابيد في التوصية دون اتفاق خطي معلن بين الطرفين وبالاكتفاء بلقاء لابيد مع أيمن عودة وأحمد الطيبي في تل أبيب في ٢٠٢١/٠٤/٠١. وبعد اللقاء جاء في بيان حزب "يش عتيد" إن لابيد التقى مع عودة والطيبي، وناقشوا السبل لتشكيل حكومة جدية تمنع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، والنائبين عن حزب اليمين المتطرف "الصهيونية المتدينة" إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش من تشكيل حكومة. وجاء في البيان المكتوب بلغة مهلهلة غير محدّدة وتفسّر على أوجه عدة أن الثلاثة ناقشوا "مجموعة من القضايا المؤلمة التي تؤثر على المجتمع العربي، لا سيما آفة العنف والحلول الممكنة واتفقوا على مواصلة المناقشات لاستطلاع الخيارات المتاحة لتغيير كل من الحكومة الحالية وسياسات نتنياهو، وإحداث تغيير حقيقي".

في بيان منفصل، أكد رئيسا القائمة المشتركة أيمن عودة وأحمد الطيبي على أنهما لن ينظرا في إمكانية التوصية على لابيد إذا لم يتمكن من الحصول على ٥٥ توصية من أعضاء كنيست آخرين، وقال عودة في هذا المضمار "أولًا، يجب أن يصل لابيد إلى ٥٥ توصية.

إذا وصل إلى هذا العدد، نحن على استعداد لدراسة المسألة من جميع الزوايا، وعبر جميع القضايا، من القضية الوطنية الشاملة إلى القضايا التي تهم المواطنين العرب في إسرائيل".

وأشار عودة إلى قانون الدولة القومية اليهودية ومكافحة العنف والجريمة المنظمة في المجتمع العربي، وقانون كامينيتس الذي يستهدف البناء العربي غير القانوني، وميزانيات السلطات المحلية العربية باعتبارها قضايا رئيسة، فيما أشار الطيبي إلى تحسين التخطيط الحضري وتقليل البطالة في صفوف المواطنين العرب كأولويات.

من جهتها لم توص القائمة العربية الموحدة على مرّشح، لكن رئيسها النائب منصور عباس قال للرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين "إنه سيتفاوض بطريقة إيجابية" مع أي شخص مكلف، ويمكنه إضافة دعم أعضاء الكنيست الأربعة إذا تمّت تلبية مطالبه.

بعد تعثر مساعي التوافق بين نتنياهو ومنصور عباس، وقّع الأخير مع لابيد اتفاقًا يقضي بانضمام القائمة الموحدة إلى الحكومة، شمل تفاهمات أُتفِق عليها بين القائمتين، وملحقًا يُنظِّم عمل الحكومة، كجزء من الاتفاق بين الطرفين. وبعد مرور عام تبين أن الكثير من بنود هذا الاتفاق خاصة المّتعلقة بالقضايا المرتبطة بالصراع كالاعتراف بقرى في النقب وهدم البيوت، وتعديل قانون المواطنة (قانون منع لم شمل العائلات الفلسطينية) لم يتحقق أو تحقق جزئيًا فقط. هذا على الرغم من المواقف السياسية المهادنة بشكل غير مسبوق لنواب الموحدة ممن صوت بعضهم مع تمديد قانون المواطنة المذكور وإعلان رئيسها عن تأييده لليهودية الدولة وغيره مما تسبب باحتكاكات ومشاكل بين الموحدة والحكومة مرات عدة.

وتجلت محدودية تأثير الموحدة و"خطاب التأثير" رغم دعمها الائتلاف في ازدياد انتهاكات الحرم القدسي الشريف وازدياد هدم البيوت العربية في النقب خلال ٢٠٢١ بشكل غير مسبوق، حيث يؤكد "منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية" أن العام المذكور شهد أكبر عدد من هدم البيوت في تاريخ النقب (نحو ٣٠٠٤ مبنى وبيت).[٨] ويمكن مراجعة اتفاق الائتلاف بنصه الكامل بين الموحدة وبين "يش عتيد" وهو يقتصر على مواضيع حياتية دون إشارة للقضية الفلسطينية أو القضية الحقوق السياسية للعرب في إسرائيل.[٩]

٢.٣ هل تستخلص الدروس؟

على خلفية عدم نجاح المشتركة في انتزاع مكاسب حقيقة كبيرة للمجتمع العربي في إسرائيل مقابل التوصيات المذكورة على لابيد وغانتس، بات أقطاب "المشتركة الثنائية" (الجبهة والتغيير) في الفترة الأخيرة وعشية الانتخابات البرلمانية الخامسة(٢٠٢٢/١١/٠١) أكثر حذرًا في تصريحاتهم ومجمل سلوكياتهم في التعامل مع هذا الموضوع. ينعكس ذلك في تصريحات إعلامية أدلى بها رئيس القائمة المشتركة النائب أيمن عودة (لاحقا تفككت المشتركة فصار عودة رئيسًا لتحالف جبهة/عربية للتغيير) مفادها أن التوصية هذه المرة لن تكون فورية بل صعبة، وأن هناك شروطًا أكبر وأوضح مقابلها، وأن لابيد أو غانتس سيضطران لأن يتصببّا عرقًا كي تتحقق التوصية هذه المرة. في الوقت نفسه، وفي التصريحات الإعلامية نفسها ،عاد عودة وكرّر تبريره لدعمه الوشيك والمحتمل جدًا للمعسكر المناهض لنتنياهو بالتذكير بشعار "السدّ أمام الفاشية" الذي استخدمته المشتركة في جولات سابقة، وبالبديل الأصعب على شاكلة "هناك مرّ وهناك أمّر" بقوله "نتجه لنقول للجمهور العربي إن مسؤوليتنا مشتركة وإننا نقف اليوم أمام خيارين إما أن نرفع الراية البيضاء أو "نوقف إسرائيل على قدم واحدة" ونقف سدًا أمام عودة نتنياهو للسلطة هو وزمرته من الفاشيين الأكثر خطرًا خاصة حزب "الصهيونية الدينية" العنصري الداعي للترحيل بقيادة بتسلئيل سموتريتش وايتمار بن غفير".[١٠]

وحول الشروط التي سيطلبها مقابل التوصية يوضح أيضًا أن المشتركة لن تدعم مباشرة المعسكر المناهض، بل عليه أن يتصّبب عرقًا قبل أن يحظى بدعمها، واشتراط أي دعم بتغييرات جوهرية وتلبية شروط وردت في اتفاق سياسي بين مركبات المشتركة، منها على سبيل المثال إلغاء قانون القومية العنصري وإعلان خطة طوارئ لمدة زمنية محددة للقضاء على الجريمة داخل البلدات العربية.

يأتي ذلك بعد التجربة المربكة مع غانتس ومن ثم مع يائير لابيد الذي حظي بتوصية "المشتركة" في ٢٠٢١ وقاد تشكيل "حكومة التغيير" ليتضح لاحقًا أنها لم تختلف جوهريًا في قضايا مهمة تتعلق بالقضية الفلسطينية بشكل عام، وبقضايا حقوق المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل ومكانته. لكن

التجمع الوطني الديمقراطي وعلى خلفية التجارب المذكورة وغيرها بدأ في الفترة الأخيرة ينأى بنفسه عن موضوع التوصية، ومنذ الإعلان عن انتخابات خامسة في إسرائيل وقبيل تفكيك المشتركة أكد ناطقون بلسانه أنه لا جدوى من المشاركة في لعبة التوصيات طالما أنه لا فرق بين ما يسمى يمين وما يسمى يسار في إسرائيل، وأن الصراع يدور بينهما على السلطة فقط ولا يختلفان في التعامل مع الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر بشكل جوهري.

هذا ما دفع التجمع الوطني الديمقراطي هذه المرة في مطلع أيلول ٢٠٢٢عشية الانتخابات الخامسة والعشرين للكنيست، أن يصّر على تضمين الاتفاق السياسي الثنائي مع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة بندًا مهمًا يقضي بعدم المشاركة في لعبة التوصيات، إذ جاء في اتفاقية مبادئ إعادة بناء القائمة المشتركة بين الجبهة والتجمع: "الكتلة البرلمانية ليست جزءًا من المعسكرات المنافسة على سدة الحكم وتمارس الكتلة دورها البرلماني المعارض".

وحتى لا تبدو مقاطعة مبدئية بشكل مطلق جاء البند الثاني في سلة شروط تبدو موافقة الأحزاب الصهيونية عليها مستبعدة: "إن الذي يسعى للحصول على تكليف لتشكيل الحكومة وإذا طلب دعم كتلة التحالف الانتخابي يجب عليه أن يوافق على الشروط الآتية: ١) الشروع في مفاوضات مع منظمة التحرير لغرض إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية ضمن اتفاق. ٢) أن يوقف جميع السياسات العنصرية ويلغي القائم منها إن كانت سياسات أو قوانين أو مشاريع قوانين وفي طليعتها قانون القومية. ٣) أن تكون هذه التعهدات مكتوبة وموقع عليها من جانب المرشح لتشكيل الحكومة. ٤) إن التحالف الانتخابي لا يرى في الحالة السياسية القائمة مع الكنيست الـ ٢٥ شخصية سياسية تتلاءم مع شروط وأهداف التحالف كي تتم التوصية".

في هذه المرحلة يبرز التجمع الوطني الديمقراطي رفضه للتوصية على أي من المرشحين المحتملين، والآن وهو يخوض الانتخابات الإسرائيلية بمفرده للمرة الأولى منذ العام ٢٠١٥، عام ميلاد القائمة المشتركة، يؤكد رفضه المشاركة في ما يسميه لعبة المعسكرات ورغبته في التميز بخطه وببرنامجه السياسي. كان كل هذا قد ورد في خطاب رئيس التجمع النائب سامي أبو شحادة خلال مؤتمره العام في شفاعمرو في ٢٠٢٢/٠٨/٠٦، وفيه شرح لماذا على التجمع خوض الانتخابات وحده متحالفًا مع شخصيات وطنية مع برنامجه المختلف من نواح عدة بما فيها موضوع التوصية، وقد وردت مقاطع مطولة من خطاب أبو شحادة في صفحة كاتب هذه السطور.[١١]

٣. وجه الشبه بين ائتلاف القائمة العربية الموحدة مع ائتلاف بينيت-لابيد (٢٠٢١) اتفاق الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة مع المعراخ (١٩٩٠)

على الرغم من اختلاف المراحل، فهناك إمكانية ربما للمقارنة بين اتفاق القائمة العربية الموحدة مع ائتلاف يائير لابيد ونفتالي بينيت من العام ٢٠٢١ مع اتفاق وقعتّه الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في العام ١٩٩٠. في العام ١٩٩٠ حاول زعيم حزب "المعراخ"("العمل") شمعون بيريس القيام بما يعرف في إسرائيل بـ "المناورة القذرة" للتخّلص من اتفاق حكومة الوحدة مع "الليكود" برئاسة إسحق شامير تمهيدًا لتشكيل حكومة ضيقة بقيادته.

في الجانب السياسي و"موضوع السلام" تحدث اتفاق "الجبهة " و"المعراخ" عام ١٩٩٠ عن سياسات الحكومة الخاصة بدفع مسيرة السلام في المنطقة بناء على خطة السلام التي تبنّتها الحكومة السابقة (حكومة وحدة وطنية بين المعراخ والليكود: ١٩٨٤-١٩٨٨) على أن تعمل الحكومة من أجل دفع علاقات صداقة متبادلة بين إسرائيل وبين كل دولة تنشد السلام. كما جاء في الاتفاق بين الجبهة والمعراخ أن تسعى الحكومة لتعميق علاقات الصداقة القائمة بين الولايات المتحدة وبين إسرائيل كما تعمل الحكومة لتجديد العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وبين الاتحاد السوفييتي وتسعى لتحسين علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ومع دول العالم الثالث. وفي البند الثالث من الاتفاق بين المعراخ والجبهة أن الحكومة تفحص بين الفينة والأخرى كافة النظم المعتمدة في "المناطق" كي تكون متساوقة مع سلطة القانون واحترام حقوق الإنسان والتزامات إسرائيل الدولية. وتتطرق بقية بنود الاتفاق (٢٩ بندًا) لموضوع تقليص الفجوات بين العرب واليهود في الحقوق المدنية : العمل والأجور ووقف إجراءات تشريع

قانـون حظـر تلقـي تبرعـات مـن الخـارج، وفي موضـوع المسـاواة للسـكان العـرب هنـاك بنـد يقـضي بـأن تقـوم الحكومـة فـورًا بـجدولة ديـون السـلطات المحليـة العربيـة وإقامـة لجـان تخطيـط وبنـاء محليـة وبنـاء شـبكة مجـارٍ داخـل البلـدات العربيـة فـورًا واحـترام رسـمي وعمـلي للغـة العربيـة في الدوائـر الرسـمية وضـم عـرب لمجلـس التعليـم العـالي ودعـم جمعيـة "الهلال" لـمكافحة السـموم وتشـكيل لجنـة فرعيـة خاصـة لـمعاينة مجمـل مواضيـع تتعلـق بالأوقـاف الإسـلامية، أمـا البنـد الأخـير في الاتفـاق فيشـير لتشـكيل لجنـة متابعـة مشـتركة لتطبيـق البنـود أعـلاه.

وعـودة لـ "القائمـة العربيـة الموحـدة" فـبعد شـهور قليلـة اضطّـرت لـتعليق مشـاركتها في الائتـلاف الحـالي بشـكل أو بـآخر أو الاسـتنكاف عـن المشـاركة في أعمـال الكنيسـت نتيجـة مؤثـرّات ومفاعيـل الـصراع الكبير(الـصراع الفلسـطيني-الإسرائيلي)على هـذه الشراكـة غـير المسـبوقة مـن قبـل حـزب عربـي مسـتقل منـذ انتخابـات الكنيسـت الأول في ١٩٤٩، كمـا حصـل عقـب الاعتـداء عـلى الحـرم القـدسي الشريـف والمسـاس بـ "الوضـع الراهـن" فيـه، حيـث اشـترط منصـور عبـاس عـودة الموحـدة للنشـاط داخـل الائتـلاف الحاكـم بالتفاهـم مـع المملكـة الأردنيـة حـول الوضـع الراهـن في الحـرم القـدسي عقـب الانتهـاكات والاعتـداءات المتكـررة في ٢٠٢١ .[١٢]

الهوامش

١ أرشـيف الدولـة، "الرئيـس حاييـم هرتسـوغ- تشـكيل الحكومـة في حزيـران ١٩٩٢- المشـاورات"، ملـف (ISA-President-LetterCredence-000ei7q). راجـع/ي الرابـط الآتي:
https://www.archives.gov.il/archives/Archive/0b071706800399c8/File/0b07170680867ed0

٢ نفس المصدر نفسه.

٣ غانـم وسـارة إوستسـكي لـزار، التصويـت العـربي في انتخابـات الكنيسـت الخامسـة عـشرة. (القـدس، مركـز دراسـات السـلام، 1999).

٤ مقابلة هاتفية مع عوزي برعام بتاريخ ٢٨ أيلول ٢٠٢٢.

٥ أخبـار سـيروغيم، "عبـاس إلى لابيـد: هـذا شرطـي للعـودة إلى الائتـلاف"، في سـيروغيم، بتاريـخ ١ أيـار ٢٠٢٢. انظـر/ي الرابـط التـالي:
https://bit.ly/3yvAiKV

٦ سـبوتنيك، "مـع بـدء الرئيـس الإسرائيـلي مشـاوراته... القائمـة المشـتركة تـوصي بغانتـس لتشـكيل الحكومـة"، في سـبوتنيك العـربي، بتاريـخ ١٥ اذار ٢٠٢٢. انظـر/ي الرابـط التـالي: https://bit.ly/3MoiQNX

٧ تـال شـاليف، "لابيـد: دعـم لمـرة واحـدة مـن القائمـة المشـتركة أفضـل مـن الذهـاب إلى انتخابـات رابعـة"، موقـع والـلا الاخبـاري، بتاريـخ ١٠ اذار ٢٠٢٠. انظـر/ي الرابـط التـالي: https://news.walla.co.il/item/3345621

٨ راجع/ي الإحصائية الآتية:
https://infogram.com/heb-demolitions-in-the-naqab-during-20211-ho16vovro1d84n

٩ مـوران ازولاي، "عبـاس بعـد التوقيـع عـلى حكومـة بينيت-لابيـد: نعمـل بـكل حـرص حتـى تنجـح التجربـة"، في واينـت، بتاريـخ ٣ حزيـران ٢٠٢١. انظـر/ي الرابـط التـالي: https://www.ynet.co.il/news/article/SJBypIB900

١٠ وديـع عـواودة، "اليـوم تقديـم اللوائـح الانتخابيـة... والأحـزاب العربيـة تبحـث عـن تحريـك الميـاه الانتخابيـة الراكـدة في واقـع مقعـد"، في القـدس العـربي، بتاريـخ ١٥ أيلـول ٢٠٢٢. انظـر/ي الرابـط الآتي: https://bit.ly/3MkvihT

١١ شـاهد فيديـو بعنـوان: " سـامي أبـو شـحادة يـشرح لمـاذا ينبغـي أن يشـارك التجمـع في الانتخابـات وحـده. في مؤتمـر التجمـع في ظـل الحـرب عـلى غـزة، منشـور بتاريـخ ٦ اب ٢٠٢٢، عـلى الرابـط الآتي:
https://fb.watch/g4WNfpwyp7/

١٢ أخبـار سـيروغيم، "عبـاس إلى لابيـد: هـذا شرطـي للعـودة إلى الائتـلاف"، في سـيروغيم، بتاريـخ ١ أيـار ٢٠٢٢. انظـر/ي الرابـط الآتي:
https://bit.ly/3yvAiKV